

المشاركة التونسية في النسخة 53 لمنتدى دافوس: السياقات والرهانات

وحدة بحث الدراسات المتوسطة والدولية

صندوق النقد الدولي على قدرات الوفد الرسمي على إقناع المشاركين والمستثمرين في منتدى دافوس بالإمكانيات الاقتصادية والمالية للدولة التونسية، في ظل منافسة عربية تتمثل في وجود مبادرات اقتصادية عربية ضخمة معروضة على طاولة المفاوضات في أشغال المنتدى. من بين هذه المبادرات: السعودية 2030، الكويت 2035، مصر 2030، قطر 2030 وعمان 2040. من شأن هذه المبادرات والاستراتيجيات أن تُضعف حجة الإقناع التونسية بقدرات الجذب التي يوفرها الاقتصاد الوطني والسياسات التنموية وخطط الاستثمار في تونس، والتي يعرضها الوفد التونسي المشارك على الهيئات المالية الدولية والفاعلين. يضاف إلى هذه المعوقات، ضبابية المشهد السياسي الداخلي وعدم قدرة الفاعلين السياسيين والقوى الاجتماعية والمدنية على بلورة تصور اقتصادي واجتماعي يساهم في حدّه الأدنى في تحريك مؤشرات الاقتصاد والمالية العمومية.

في نفس السياق، لازالت علاقة الدولة التونسية بالمؤسسات الدولية المانحة وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، تراوح نفس المكان من جانب مواقف الصندوق من بعض الاختيارات المالية للدولة التونسية مثل صندوق الدعم والمؤسسات العمومية، مع اعتبار هذه المحاور -من جهة المنظمة النقابية وبعض الفاعلين- خطأ أحمر لا يمكن التفاوض حوله بشروط المؤسسات الدولية. كما أثبتت الدولة التونسية من خلال قانون المالية لسنة 2023 عدم تجاوزها للخيارات

تشارك تونس من 16 إلى 20 جانفي 2023 في أشغال النسخة 53 من منتدى دافوس الاقتصادي العالمي. تنعقد هذه النسخة من المنتدى تحت شعار "التعاون في عالم مُنقسم"، وذلك بحضور أكثر من 2700 مشارك من 130 دولة. تشهد هذه الدورة 53 أعلى مشاركة تجارية على الإطلاق، حيث من المتوقع أن تتداول 370 شخصية عامة من الحكومات والمنظمات الدولية، وأكثر من 1500 من رواد الأعمال في فرص الاستثمار والتعاون الدولي، إضافة إلى حضور 56 وزير مالية و19 رئيس بنك مركزي و30 وزير تجارة و35 وزيرا للخارجية. تنعقد هذه اللقاءات في ظل تواتر تقارير دولية تُحذّر من ارتفاع متوقع للعجز المالي على المستوى العالمي ودخول الاقتصاد الدولي في مرحلة من الانكماش والركود، مع تواصل الأزمة الروسية الأوكرانية وتعطّل خطوط الامداد التقليدية وندرة المواد الطاقية والاستهلاكية في السوق العالمية.

يطرح المشاركون في أشغال المنتدى جملة من التحديات الاقتصادية والسياسية التي أثّرت سلبا على التجارة الدولية وحجم المبادلات، خاصة إثر أزمة الكوفيد وتعقّق الصراعات في مختلف المناطق وحول منابع الطاقة والثروات. تُسجّل الدولة التونسية حضورها في الدولة الحالية لمنتدى دافوس بوفد يضم رئيسة الحكومة ووزير الاقتصاد ومحافظ البنك المركزي بحقيبة أعمال هزيلة جدا من حيث ميزانية الدولة والموارد المالية ونسبة التضخم والسياسي العام في تونس. كما تُؤثر مفاوضات تونس مع

كحقاتب استثمارية قد تجد فيها مؤسسات الاستثمار الدولي فرص استغلال ذات عائدات مهمة.

رغم أهمية الحضور التونسي في مثل هذه المناسبات الاقتصادية الدولية، غير أن شروط هذا الحضور وسياقاته وما يطرحه من رهانات، وأمام الانقسام الذي يشهده العالم {وفق شعار الدورة 53 من منتدى دافوس}، يظهر أن الدولة التونسية غير قادرة على المناورة والتفاوض وكسب نقاط اقتصادية واستثمارية يمكن لها أن تُعدّل ولو قليلا في مؤشرات الانحدار المتعلقة بالمالية العمومية والاقتصاد الوطني.

التنموية الكلاسيكية والاستثمارات ذات العائدات الضئيلة جدا وغير المربحة سواء للمالية العمومية أو للوضع الاجتماعي والمالي. كما تُعيد الدولة التونسية إنتاج نفس الخيارات الاقتصادية التي أثبتت فشلها دون توضيح للسياسات العمومية المتعلقة بالاقتصاد ومنوال التنمية. مع عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتتالية والتي بقيت الى حد اليوم مجرد وعود مثل مخرجات قمة "تيكاد 8" ومنتدى التعاون الصيني العربي والقمة الأمريكية الإفريقية. انعقدت هذه اللقاءات ذات الجدوى المالية الكبرى في ظرف سنة واحدة كانت في مجملها مليئة بمؤشرات الضعف الاقتصادي، والأداء السياسي غير المتوازن والوضع الاجتماعي المضطرب. غير أن حدود استغلال مثل هذه الفرص ظلت عند حدود الأحرف الأولى من الاتفاقات الموقعة؛ حيث لم يقع احياء النقاشات مع الطرف الموقّع أو ترجمة ما وقع مناقشته الى لقاءات ثنائية تحت رعاية الدولة والقطاع الخاص والأطراف الاجتماعية أمام هذه العقبات التي تزداد وطأتها يوما بعد آخر، يبدو أن السياق الداخلي التونسي والوضع الدولي بتفاصيله السياسية والأمنية والاقتصادية، لا يتوافق مع مصلحة الدولة التونسية التي أوفدت مُمثليها - بيد فارغة وأخرى لاشئ فيها - الى دافوس السويسرية للمشاركة في النسخة عدد 53 من المنتدى؛ حيث لا يمكن للملف التونسي بمثل تلك النقائص والثغرات والرهانات، أن يستقطب المستثمرين سواء من القطاع الخاص أو الهيئات الاستثمارية الدولية. لا يمكن لدولة غير مُحدّدة للخطوط الاقتصادية أن تكون على جدول أعمال أصحاب النفوذ المالي الدولي. حيث لا يُحقق الاقتصاد التونسي بشكله الحالي، فائض قيمة محترم يمكن إعادة تدويره